الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دروس في مقياس القانون الجنائي للأعمال.

لطلبة الماستر1 تخصص قانون أعمال.

من إعـــــداد الدكتـــــور:

مقـــــراني جمـــــال.

السنة الجامعية 2023-2024. 2024-2025

عنوان الماستر: قانون الأعمال.

السداسي الأول.

الوحدة التعليمية الاستكشافية(و ت أ س).

المادة1: القانون الجنائي للأعمال.

المعامل:01.

الرصيد:01.

أهداف التعليم:

- **تعريف الطالب بالمخالفات التي تقع على تأسيس وتعديل رأسمال الشركة، والتي ترتبط بحسابات الشركة وبحلها وتصفيتها، والاستعمال التعسفي لأموال الشركة، ومسؤولية المديرين على افلاس الشركات التي يديرونها، وبصفة عامة الإحاطة بالجرائم التي تقع في محيط الشركة والمرتبطة بها.**
- **تعريف الطالب بعالم الأعمال ومجاله وأهم إشكالاته وتقديم جل المدارس الفقهية والتشريعية والقضائية التي اعتنقت فكرة القانون**

الجنائي للإعمال، ومدى مساهمة هذه الأفكار في محاربة الجريمة في إطار القانون الجنائي للإعمال، والتطورات التي مست هذا الفرع الحديث، وكيف كانت مساهمته في تطوير التنمية وتحسين عالم الأعمال وضبطه.

المعارف المسبقة المطلوبة: الجنائي العام+ إجراءات جزائية+ القانون الجنائي للإعمال.

محتوى المادة:

المحور الأول: مفاهيم القانون الجنائي للإعمال وتطوره.

المبحث الأول: تعريفه في الفقه والتشريع.

المبحث الثاني: تطور القانون الجنائي للإعمال.

المحور الثاني: ماهية الشركات التجارية.

المحور الثالث: جريمة الاستعمال التعسفي لأموال الشركة

المحور الرابع: المخالفات المرتبطة بتأسيس وتعديل رأسمال الشركة

المحور السادس: المخالفات المرتبطة بحل وتصفية الشركة.

.

الأولى ماستر، تخصص قانون أعمال

توزيع مفردات مقياس القانون الجنائي للإعمال على أسابيع السداسي الأول للموسم الجامعي 2023-2024

الموضوع	الأسبوع	الشهر	التاريخ
مقدمة عامة عن المقياس. **المحور الأول: ماهية القانون الجنائي للإعمال وتطوره.**	**الأسبوع الأول**	**اكتوبر**	**05.10.2023** **02.10.2024**
المبحث الأول: مفهوم القانون الجنائي للأعمال في الفقه والتشريع. **المبحث الثاني: تطور القانون الجنائي للإعمال.**	**الأسبوع الثاني**	**اكتوبر**	**12.10.2023** **09.10.2024**
المبحث لثالث: جرائم رجال الاعمال في القانون الجنائي للاعمال.	**الأسبوع الثالث**	**اكتوبر**	**19.10.2023** **16.10.2024**
المحور الثاني: فروع القانون الجنائي للإعمال. **مقدمة عامة عن المحور.** **أهمية هذا المحور**	**الأسبوع الرابع**	**اكتوبر**	**26.10.2023** **23.10.2024**

المبحث الأول: ماهية الشركات التجارية.	**الأسبوع الأول.**	**نوفمبر**	**02.11.2023** **30.10.2024**
المبحث الثاني: الجرائم التي تقع عند تأسيس وتعديل رأسمال الشركات التجارية.	**الأسبوع الثاني:**	**نوفمبر**	**09.11.2023** **06.11.2024**
المبحث الثالث: الجرائم المرتبطة برقابة الشركات التجارية.	**الأسبوع الثالث**	**نوفمبر**	**16.11.2023** **13.11.2024**
المبحث الرابع: الجرائم المرتبطة برقابة الشركات التجارية.	**الأسبوع الرابع.**	**نوفمبر**	**23.11.2023** **20.11.2024**
المبحث الخامس: الجرائم المرتبطة بحل وتصفية الشركات التجارية.	**الأسبوع الخامس**	**نوفمبر**	**30.11.2023** **27.11.2024**

المبحث الخامس: الجرائم المرتبطة بحل وتصفية الشركات التجارية	**الأسبوع الأول**	**ديسمبر**	**06.12.2023** **04.12.2024**
المبحث السادس: جريمة الاستعمال التعسفي لأموال الشركة.	**الأسبوع الثاني**	**ديسمبر**	**14.12.2023** **11.12.2024**
المبحث السادس: جريمة الاستعمال التعسفي لأموال الشركة.	**الأسبوع الثالث**		**21.12.2023** **18.12.2024**

مقدمة:

أمام تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية واكبها تطور المفاهيم القانونية، لذلك أصبح من اللازم على التشريعات الوطنية اعادة النظر في نصوصها القانونية لتتلاءم مع متطلبات العصر الحديث سواء منها ما يتعلق بالنصوص المدنية أو التجارية أو الجنائية.

ولعل بروز الأهمية الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية التي تحس بهاته الأهمية بدرجة أكبر لوجودها في وضعية تخلف، كان الحديث عن الجرائم المرتكبة في مجال المعاملات التجارية والاقتصادية وقع كبير على الفقهاء وطرحت أسئلة كثيرة ومتنوعة حول الفائدة التي يقدمها القانون الجنائي بجميع فروعه الموضوعية والشكلية بخصوص الحماية القانونية لذلك المجال والضمانات التي يوفرها للحفاظ على الثقة والائتمان اللذان يعتبران أساس التجارة والاقتصاد، خاصة وأن تلك الجرائم تمس بالنظام العام الاقتصادي.

وقد نادى الكثيرون من رواد الفقه الوضعي بضرورة انشاء قانون مستقل يكون فرع من فروع القانون الجنائي ويتناسب مع الجرائم المرتكبة في المجال المعاملات التجارية والاقتصادية أطلق عليه القانون الجنائي للأعمال.

إن القانون الجنائي للأعمال هو قانون جديد، لا يقتصر على الجرائم الكلاسيكية المعروفة في القانون الجنائي العام والمسماة بجرائم الأموال بل إن نطاقها اتسع ليشمل جرائم الأعمال بالمفهوم الحديث له، حيث أن هذه الجرائم تتصل بشكل مباشر بالحلقات الثلاث للدورة الاقتصادية وهي الانتاج، التوزيع، الاستهلاك. و لهذا فقد جاء على لسان أحد الفقهاء

"أن القانون الجنائي للأعمال هو في حقيقته سوى تطبيق بين القانون الجنائي العام و قانون الحماية الجنائية في ميدان المال و الأعمال.

و منه يمكن القول أن القانون الجنائي للأعمال هو في الأصل يحتكم إلى القانون الجنائي العام، لكنه رغم ذلك يتميز بخصوصيات و استقلالية تميزه عن باقي فروع القانون. وترجع أهمية هذا القانون إلى كونه يمس العديد من المجالات كالمقاولة والضرائب والجمارك والشغل وهلم جرا، أي يتصل بالمجال التجاري والاقتصادي والاجتماعي و المالي. و قد عجز الفقه على اعطاء تعريف جامع و شامل له بسبب تعدد الميادين التي يتضمنها.

لذلك كانت غاية المشرع من سن قواعد عقابية، هو تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع بشكل عام. فالقاعدة القانونية العقابية، التي تتصف بالتجرد والعموم، تخاطب كافة فئات المجتمع دون تمييز بين أفراده وطوائفه وطبقاته.. فتدخل المشرع في مجال المال والأعمال والتجارة، يرمي إلى إسباغ الحماية الجنائية على مصالح معينة أدى التطور الاجتماعي والاقتصادي إلى وضعها على رأس اهتمامات المسؤولين والحكومات، في كل بلدان العالم كيفما كانت توجهاتها السياسية وقناعاتها الإيديولوجية. فوجود قانون جنائي للأعمال غير مرتبط بنوع النظام الاقتصادي المتبع في بلد معين. الا ان القانون الجنائي للأعمال لا وجود له على مستوى التحديد التشريعي وانما هو مصطلح من انتاج البحوث الفقهية الخاصة فقه علم الاجرام الذي اهتم حديثا بإجرام المال والثروة والذي أطلق عليها، فقهاء علم الاجرام، الياقات البيضاء.

فوجود قانون العقوبات الاقتصادي وانتهاج الدولة سياسة التدخل لحماية توجه اقتصادي معين، كان من أجل حماية الحرية الاقتصادية والمنافسة المشروعة أو من أجل تقييد

هذه الحرية ووضع ضوابط صارمة لها. فنوع التصرفات والأفعال المجرمة، بهذا الخصوص، مرتبط بنوع المصالح التي يريد المشرع حمايتها تحقيقا لسياسة الدولة الاقتصادية.

و عليه يحق لنا في هذا المقام التساؤل حول القواعد الموضوعية الخاصة بالقانون الجنائي للأعمال؟ و هل يمكن تحقيق الأماني التي يرغبها الفقهاء في هذا الصدد حول امكانية ايجاد قانون خاص بجرائم الأعمال حيث أن هذا الأخير مشتت بين قوانين الشركات التجارية و قانون التجارة و قانون الجنائي العام و قانون الجمارك أو الضرائب المباشرة و غير المباشرة و قانون الشغل ؟ كل هذا سنحاول الاجابة عنه و دراسته و تبيان المشاكل التي يطرحها هذا القانون الذي مازال قانونا نظري بالاسم لكنه عملي بالنصوص.